



## معطيات موجزة دول المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية



### الاتحاد البرلماني الأفريقي

والمنظمات الدولية الأخرى.

#### الأعضاء

يضم اتحاد البرلمانات الإفريقية ٢١ برلاناً عاماً هي برلمانات الدول الآتية: الجزائر، أنجولا، بينين، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، الجابون، غانا، غينيا، غينيا- بيساو، غينيا الاستوائية، ليبيريا، مالاوي، مالي، المغرب، موريتانيا، أوغندا، رواندا، ساو تومي وبرنسيب، السنغال، السودان، تogo، تونس وزيمبابوي. وثمة عدد من البرلمانات الإفريقية الأعضاء توقفت عن ممارسة نشاطاتها في

البقاء ص ١١

تتابع «البرلمان» في هذا العدد التعريف بأهم المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية، لا سيما تلك التي للاتحاد البرلماني العربي علاقات معها، وتنشر فيما يلي تعريفاً بـ «الاتحاد البرلماني الإفريقي» الذي يقيم الاتحاد البرلماني العربي معه علاقات حوار وتعاون وتنسيق منذ العام ١٩٨٤.

#### التأسيس والعضوية

الاتحاد البرلماني الإفريقي منظمة برلمانية قارية تجمع برلمانات الدول الإفريقية. تأسست في ١٢ شباط - فبراير - ١٩٧٦ بفرض دعم التعاون بين برلمانات القارة الإفريقية وتنسيق الجهود والمواقف للدفاع عن مصالح الدول الإفريقية. واتخذت من مدينة أبيدجان (كوت ديفوار) مقراً لها.

#### أهداف الاتحاد

- تدعيم دور ومكانة المؤسسة البرلمانية في إفريقيا باستلهام القيم الإنسانية الأساسية، الإفريقية منها والعالمية على حد سواء.
- التجسيد الفعلي لمثل الحرية والسلام والعدالة.
- تعميق مفهوم الديمقراطية النيابية وممارستها الفعلية.
- تشجيع الاتصالات بين أعضاء البرلمانات الإفريقية، من جهة، ومع أعضاء برلمانات القارات الأخرى من جهة ثانية.
- العمل على إنشاء مجتمع قانوني إفريقي حقيقي بشكل تدريجي يقوم على أساس من الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقاراء.
- الإسهام في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق سلام دائم عن طريق الحوار في إطار تعاون إفريقي وسياسي حسن الجوار وعدم الانحياز والتعايش السلمي

نشرة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي مرة كل شهرين

الإخراج الفني  
محمد واذل اسعيد

مساعد رئيس التحرير  
أحمد مكيش  
مدير العلاقات البرلمانية

المدير المسؤول ورئيس التحرير  
نور الدين بوشكوح  
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي



المجتمع المدني ومؤسساته

المجتمع المدني. وتبقى الدولة الراعي الأكبر لهذه المؤسسات والمهيمنة على المجتمع كله.

ومن المعروف أن الدولة هي من يضع القوانين والنظم المختلفة لتسخير شؤون المجتمع، والتي تتجه في عميقها إلى تقديم وترسيخ مصلحة الجميع على مصلحة المجموعات.

إن قضية المجتمع المدني وارتباطه بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتفرعاته في مؤسسات وجمعيات ومنظمات ونقابات ومجموعات صنفها تمثلاً في مجملها مصالح الشأن العام.

ومن المفارقات المهمة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ت التنفيذ  
السياسات. ففي الوقت الذي تتفقد الدولة سياساتها بالقوة والإلزام  
لتستقيم حياة الناس نجد أن مكونات المجتمع المدني تتطلب في تنفيذ  
سياساتها بالتوافق والرضا ومبرأة المنسوبين. وهذا الاختلاف ظاهرة  
صحية ولا يتناقض مع توجهات الدولة التي لها سلطة الأنظمة. وهنا  
جاء دور المجتمع المدني كعنصر موازن لأداء الدولة. وهذا التوازن  
المفید تحكمه ظروف وأبعاد كثيرة لدى الطرفين. فالمتغيرات والظروف  
تحتم نشوء أوضاع معينة تعالج طبقاً للحالة وظروفها وزمنها وظروف  
المجتمع المحيط بها.

وبعد أن مرت الدول والمجتمعات عموماً بمراحل وتغيرات كثيرة عبر الزمن أصبح هناك نضج ووضوح في أوجه و مجالات العلاقة . وبعد التطور في أنظمة الدولة نتاجاً لتطور المجتمع المدني ، وفي المقابل أيضاً فإن نضج وتطور المجتمع المدني يستمد من تطور أنظمة الدولة ، وهي انعكاسات للطرفين على بعضهما البعض بشكل إيجابي . والمجتمع المدني رغم أنه أحد مؤشرات الديمقراطية بكل أشكالها في أي دولة إلا أنه يسبح في فلك الدولة وهي الوحيدة الضامنة له .

د. محمد بن عمر نصيف  
عضو مجلس الشورى السعودي

المجتمع المدني كلمة جميلة في ظاهرها، مثيرة في مدلولاتها متشعبة في مفاهيمها. ففي الوقت الذي ينظر كثير من الناس إلى أن «المجتمع المدني» يعني الوضع المخالف أو المنافس للدولة، نجد أن بين أرباب النظر وأهل الفكر من يرفض هذا المفهوم ويعتبر «المجتمع المدني» شيئاً حسناً مكملاً للدولة ودورها بالمعنى الكبير. ولا شك أن بعض التطبيقات السائدة أثر كبير في نظرة الناس للمجتمع المدني وحكمهم عليه.

لقد ظهر مصطلح ما يسمى بالمجتمع المدني أول مرة في الثقافة الإغريقية والرومانية، ولكن أول تعريف علمي له ظهر في القرن السابع عشر الميلادي حيث اعتبر أن المجتمع المدني يتكون من الجماعات والفصائل الصغيرة المستقلة عن الدولة، حسب ما عرفه العالم الانجلو أرلندي أدموند بيرك، ثم جرى عليه شيء من التطوير والتعديل ليصبح المجتمع المدني مجالاً للعنادية بالصالح الخاصة وتقديمها على مصالح الآخرين، بينما في المقابل تمثل الدولة تقديم الإيثار العام قبل الخاص كما عرفة فيلسوف الفكر السياسي الألماني جورج و.ف. هيجل في القرن الثامن عشر. ثم أخذ المصطلح في التحور، وربما بشيء من التطوير، ليعني حالياً استقلالية مفردات المجتمع تحت مظلة الدولة، أو أن يعني المجتمع المدني: تمكين المجموعات ذات المصالح المتماثلة التي يوحدها تخصص أو توجه أو مصلحة أو مهنة أن تنظم نفسها بشكل مستقل لتصبح راعية لمصلحتها بمنأى عن مصلحة أي جهة أخرى وتقدم مصلحتها على مصلحة المجموعات الأخرى - بقية مؤسسات

الاتحاد البرلماني الإفريقي - بقية

القرارات الهامة.

كما يقيم الاتحاد البرلماني الإفريقي منذ عام ١٩٨٤ علاقات حوار وتعاون وتسيق مع الاتحاد البرلماني العربي يجري من خلالها بحث القضايا المشتركة، والتعاون داخل الاتحاد البرلماني الدولي. ويعقد هذا الحوار المؤتمر البرلماني العربي - الإفريقي مرة كل سنتين بالتناوب بين العاصمة الإفريقية وال العربية. وكان آخر مؤتمر هو المؤتمر الحادي عشر الذي عقد في تونس ربيع عام ٢٠٠٩، ويجري التحضير الآن لعقد المؤتمر الثاني عشر في إحدى العاصميات العربية.

قدر إمكانياته في مؤتمراتها السنوية.

- تبادل المعلومات مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها ، ومع جامعة الدول العربية واللجنة الدولية للصلب الأحمر، والهلال الأحمر .  
- كما أقر الاتحاد منذ إنشائه العديد من القرارات الهامة تشمل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم القارة الإفريقية . فقد تناولت هذه المقررات الوضع العام والنزاعات في إفريقيا، ومشاكل جنوب القارة الإفريقية، ومعاهدة منع الأسلحة النووية ، والقضية الفلسطينية والخلاف بين ليبيا وبعض الدول الغربية... وغيرها من

الاتحاد لأسباب خاصة بها.

نشطة الاتحاد

- في إطار أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، يقوم اتحاد البرلمانات الإفريقية بدوره باعتباره جهاز تجميع وحلقة وصل بين المجموعة الإفريقية والمجموعات العربية والأوروبية والأمريكية الأخرى، وذلك بت تنظيم وترأس اجتماعات المجموعة الإفريقية.

- الحوار وتبادل المعلومات مع الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية والرابطة البرلمانية للكومنولث، ويشارك على

## المرصد البرلماني

مهمته الأساسية وضع دستور جديد للبلاد يعكس بصدق طموحات الشعب التونسي وبهيئ انتقال بالبلاد إلى وضع ديمقراطي شامل.

### انتخابات تشريعية جديدة في أيلول / سبتمبر ٢٠١١

 تضمن اتفاق المصالحة الذي وقع في القاهرة مؤخراً بين حركتي فتح وحماس وباركته فصائل الشعب الفلسطيني، إجراء انتخابات تشريعية جديدة ينتخب من خلالها الشعب الفلسطيني ممثليه في المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد. وأشار الاتفاق إلى إجراء هذه الانتخابات خلال شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١١، على أن تسبق الانتخابات مناقشة الطلب الفلسطيني حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

### الانتخابات البرلمانية الجديدة خلال شهر أيلول / سبتمبر

 أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر أمس أن الانتخابات البرلمانية ستجرى في أيلول / سبتمبر المقبل موضحاً أن موعد الانتخابات الرئاسية لم يتحدد بعد. وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد قرر في شباط الماضي تعطيل الدستور وأعلن خطة لانتقال السلطة إلى حكم مدني خلال ستة أشهر تتضمن إجراء تعديلات دستورية ثم إجراء انتخابات برلمانية تليها انتخابات رئاسية.

### البرلمان العربي ينتخب رئيساً جديداً

 بتاريخ ٢٠١١/٣/٢١، عقد البرلمان العربي جلسة طارئة في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة واتخذ قراراً ياعفاء السيدة الدكتورة هدى فتحي بن عامر من رئاسة البرلمان العربي وانتخاب السيد الأستاذ علي سالم الدقابسي رئيساً جديداً للبرلمان العربي لمدة ثلاث سنوات قادمة. والجدير بالذكر أن السيد الدقابسي هو عضو في مجلس الأمة الكويتي الشقيق.

### اجتماعات الجمعية البرلمانية المتوسطية في كرواتيا

 عقدت الجمعية البرلمانية المتوسطية يومي ١٩ - ٢٠/٢٠١١، في مدينة دوبروفنيك الكرواتية، اجتماعاً للجان الدائمة في الجمعية. ناقشت فيها عدداً من الموضوعات السياسية والاقتصادية وترأس الأمين العام للاتحاد وفد الأمانة العامة إلى هذه الاجتماعات.

### معالي رئيس الاتحاد يستقبل الأمين العام في الدوحة

 في أواسط شهر أيار (مايو) ٢٠١١، قام الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، الأستاذ نور الدين بوشكوح، بزيارة قصيرة إلى دولة قطر الشقيقة حيث استقبل من قبل معالي السيد محمد بن مبارك الخليفي، رئيس مجلس الشورى القطري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي. وقد قدم السيد بوشكوح إلى معالي رئيس الاتحاد تقريراً عن الأنشطة التي قامت بها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي منذ انتهاء أعمال المؤتمر السابع عشر للاتحاد الذي عقد في الدوحة (شباط / فبراير / ٢٠١١). كما بحث مع معاليه الأنشطة المستقبلية، لا سيما عقد الدورة التاسعة للجنة التنفيذية للاتحاد واجتماع الخبراء البرلمانيين العرب لدراسة مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي وتحديد موقف برلماني عربي موحد من هذه الاستراتيجية. وقد نوه معالي رئيس الاتحاد بجهود الأمانة العامة و زود الأمين العام بتوجيهاته بالنسبة للفترة القادمة.

### انتخابات جديدة للمجلس الوطني الاتحادي

 تستعد دولة الإمارات العربية المتحدة لانتخابات برلمانية جديدة لانتخاب أعضاء المجلس الوطني الاتحادي. وقد قررت اللجنة التحضيرية لانتخابات إجراء هذا الاستحقاق الديمقراطي خلال شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١١.

### انتهاء ولاية مجلس الشعب السوري

 في الخامس من شهر أيار / مايو ٢٠١١، انتهت ولاية مجلس الشعب السوري الحالي. ووفقاً للدستور السوري يجب أن تجري الانتخابات البرلمانية الجديدة خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء مدة المجلس.

### حل مجلسي النواب والشورى والتحضير لانتخابات جديدة

 في السابع عشر من شهر آذار ٢٠١١، أصدر الأستاذ فؤاد المبرّع، رئيس الجمهورية التونسية المؤقت قراراً بحل كل من مجلس النواب ومجلس الشورى في تونس، وهو المجلسان اللذان انتخبا في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي. كما أعلنت الحكومة الجديدة عن التحضير لانتخابات مجلس وطني تأسيسي خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١١.

## ورشة بيروت حول تعزيز التعاون الإقليمي بين البرلمانات



في إيجاد الحلول لكل مشاكل البلد باستخدام الآليات والأدوات التي يتيحها لهم وضعهم القانوني كمشرعين ومراقبين. وتضمنت المداخلة جملة من الاقتراحات الملموسة حول موضوع الورشة. كما تحدث في الورشة عدد من البرلمانيين والخبراء العرب والأجانب.

البناء المؤسسي لهذه الدول، ونشر قيم الديمقراطية والمساواة، وترقية مبادئ حقوق الإنسان وترسيخ مرتکزات وأسس الحكم الرشيد، وإطلاق المبادرات الخلاقة للرفع من قدرات المرأة العربية والشباب العربي، كل ذلك في إطار عام ينطلق من برنامج لتوسيع الديمقراطية ونشر ثقافاتها، وإدماج المواطنين والخبراء العرب والأجانب.

تحت رعاية الرئيس نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، نظم المجلس في بيروت يومي ٧ و٨/٦/٢٠١١، وبالتعاون مع السفارة الإيطالية في لبنان ومعهد ايمالو، ورشة عمل بعنوان «تعزيز التعاون الإقليمي بين البرلمانات في مواجهة القضايا الاقتصادية والاجتماعية».

وحضر الجلسة عدد من البرلمانيين العرب واللبنانيين والخبراء الأجانب. كما شارك في الورشة الاستاذ نور الدين بوشكوح، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي.

وقد تحدث في جلسة الافتتاح الاستاذ عبد اللطيف الزين، ممثلاً لدولة رئيس المجلس، مشيراً إلى تثمين هذه الورشة لجهة موازاة الإصلاح الاقتصادي والسياسي مع دعم المجتمع وازدهاره وعدم تحويل المواطنين، وخصوصاً الفقراء والمهمشين منهم، عبء التحديات التي تفرضها الدولة والانفتاح الذي يشهده العالم اليوم.

وألقى الاستاذ نور الدين بوشكوح، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي مداخلة في الورشة أكد فيها أن دور البرلمانيين العرب يجب أن يتوجه أساساً إلى تكثيف الجهود الفعلية والمبادرات الرامية إلى تحصين المكتسبات الديمقراطية للشعوب العربية، وتدعم

برعاية رئيس مجلس النواب الأردني معالي فنيصل الفايز ممثلاً بنائبه الدكتور حميد البطاينه، وبحضور عدد من البرلمانيين العرب من الأردن والمغرب واليمن ولبنان وفاعليات المجتمع المدني الأردني، أطلقت منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد (آرياك) خلال ورشة عمل عقدها في عمان، دليل البرلمانيين حول الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية، وذلك بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية وبالاشتراك مع مركز القدس للدراسات السياسية.

وأوضحت المنظمة أن الهدف الرئيسي من وراء إطلاق الدليل هو تبني البرلمانيات العربية لهذا الدليل ليشكل مادة أساسية لتطوير مدونات سلوك تعتمدها البرلمانيات العربية لأداء أفضل وكثير فاعلية لتعزيز الثقة بين المواطن والبرلمان.

وفي نهاية ورشة العمل تبني المجتمعون عدداً التوصيات، كان من أبرزها : تبني البرلمان الأردني الدليل ودعوة منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» للمساهمة في صياغة مدونة سلوك عامة يصلح اعتمادها في البرلمانات العربية وتأكيد أهمية تطوير منظومة كاملة لأخلاقيات وتشكيل لجنة من ١٠ برلمانيين أردنيين برئاسة النائب ورئيس منظمة برلمانيون أردنيون ضد الفساد الدكتور ممدوح العبادي للبدء بالعمل على تنفيذ هذه التوصيات.

**إطلاق دليل  
البرلمانيين عن  
الأخلاقيات  
وقواعد  
السلوك**

## المُنْتَدِي الْإِسْلَامِيُّ الْعَالَمِيُّ لِلْبَرْلَانِيَّاتِ الْمُسْلِمَاتِ

الدين الإسلامي لبلغ أفضلي النتائج المرجوة، وضرورة تصحيح الصورة السلبية عن المرأة المسلمة من خلال تشجيع وسائل الإعلام في الدول الأعضاء لإبراز الصورة الإيجابية، وإبراز القضايا التي تهدى تماسك الأسرة المسلمة وكيفية التصدي لها، والأسباب الكامنة وراء ضعف مشاركة المرأة نسبياً في الحياة الاجتماعية والسياسية وكيفية معالجتها.

كما دعا البيان إلى تشجيع إقامة الملتقيات والمنتديات والمؤتمرات وورش العمل التي تهدف للتعرف بمكانة المرأة المرموقة في الإسلام وإصدار مجلات إقليمية وعالمية متخصصة بشؤون المرأة المسلمة.

 بدعوة كريمة من مجلس الشعب السوري، جرت في دمشق، عاصمة الجمهورية العربية السورية، أعمال المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيات المسلمات لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي استمر لمدة يومين ٥-٦ نيسان / أبريل ٢٠١١، بمشاركة وفود برلمانية من ١٧ دولة إسلامية.

وأشار البيان الختامي للمنتدى إلى أهمية فتح قنوات التواصل بين كافة البرلمانيات المسلمات من أجل تبادل الآراء والخبرات لاكتشاف مكانن القصور واتباع أفضل السبل والحلول التي تزخر بها تعاليم

## بيان المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى الـ ٤٤ لنكسة حزيران ١٩٦٧

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في الخامس من حزيران بياناً دعا فيه المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته والتدخل لحماية الشعب الفلسطيني من العدوان الإسرائيلي المتواصل. وجاء في البيان:

في الخامس من حزيران الجاري، وفي ظل النضال الفلسطيني المستمر والمتجدد ضد الاحتلال الغاشم، يحيي الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات الذكرى الرابعة والأربعين للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وهو أكثر تصميماً وأشد عزماً على نيل الحرية والاستقلال وإنها الاستيطان ودحر الاحتلال الإسرائيلي وممارسة حقه في تقرير مصيره بتجسيد الاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وبسط سيادته على جميع الأراضي المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها وفقاً للشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة لا سيما القرار ١٩٤.

وجاء في البيان أيضاً: اليوم ونحن نستعد للتوجه إلى الأمم المتحدة لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، مستدين إلى تمكناً شعبنا بحقوقه وثوابته الوطنية، ندعوا إلى حشد كافة الطاقات والإمكانات حول مشروعنا الوطني وتعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومواصلة العمل على تعزيز الصمود الوطني. وجدد المجلس الوطني في البيان دعوه لجماهير الشعب وكافة القوى والاحزاب السياسية بمختلف اتجاهاتها إلى التلاحم وتصلب الداخلية وصون الوحدة الوطنية وتمتينها والإسراع في تنفيذ اتفاقصالحة باعتبار ذلك مدخلاً للصمود والثبات في وجه المخططات الإسرائيلية الهدافـة إلى النيل من الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة.

من أرشيف الاتحاد البرلماني العربي

## المؤتمر التأسيسي الأول للاتحاد البرلماني العربي

في الفترة ما بين ١٩-٢١ من شهر حزيران / يونيو من عام ١٩٧٤، ونتيجة لجو التضامن والعمل العربي المشترك الذي عاشته الأمة العربية إبان حرب تشرين الأول - أكتوبر، التقى في دمشق ممثلو عشر برلمانات و المجالس شورية عربية من: الأردن، البحرين، تونس، السودان، سوريا، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، موريتانيا، في مؤتمر تأسيسي تمخضت عنه ولادة الاتحاد البرلماني العربي.

وتحصنت الوثائق الصادرة عن هذا المؤتمر تحديد أهداف الاتحاد ومجالات عمله، خاصة فيما يتعلق بتدعمه أساس التضامن العربي، وتعزيز المفاهيم والقيم الديمقراطية في الوطن العربي، وتنظيم العمل البرلماني العربي المشترك، وإتاحة فرصة كافية للقاء والحوار بين البرلمانيين العرب وتعزيز الروابط فيما بينهم، وتنسيق جهودهم في مختلف المجالات، وتوحيد أنشطتهم في المنظمات والمحافل الدولية.

وقد تجسدت هذه المبادئ والأهداف في الوثائق الثلاث التي أقرها المؤتمر، وهي : البيان التأسيسي، الميثاق، والنظام الداخلي. كذلك انتخب المؤتمر السيد محمد علي الحلبي، رئيس مجلس الشعب السوري آنذاك، رئيساً للاتحاد البرلماني العربي، وعين السيد فوزي العمدة، من جمهورية مصر العربية، أميناً عاماً للاتحاد.

## الاتحاد البرلماني العربي وقضايا المرأة

إلى مسألة المرأة من حقيقة أنها أحد جوانب القضية الوطنية الشاملة بمختلف أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية. ويؤكد أصحاب هذا التوجه أن حل مسألة المرأة لن يتم إلا في إطار حل وطني شامل يؤدي إلى بناء مجتمعات ديمقراطية تقوم على تأصيل الحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان كافة وتوفير الفرص لجميع المواطنين - ذكوراً وإناثاً - في عملية بناء المجتمع وتقديمه وازدهاره وهذا ما يسعى الاتحاد إلى ترسيخته.

وقد اهتم الاتحاد البرلماني العربي بقضية المرأة العربية وساندتها لتتمكن من أداء دورها الهام على مختلف الأصعدة في مجتمعاتها. وتشكلت في الاتحاد لجنة دائمة هي «لجنة شؤون المرأة والطفولة». تهدف أساساً إلى الاهتمام بقضايا المرأة والعمل على رفع مستوى تمثيلها في المؤسسات البرلمانية وشاركتها في أنشطتها.

أسيرات للتقاليد الماضية ، وأن يسعين بكل إمكانياتهن إلى المشاركة في بناء مجتمعاتهن وفي سائر الميادين.

تشير الكثير من الدراسات إلى أن المرأة العربية تعيش أوضاعاً تخضع لتجهات ثلات:

الأول - توجه تقليدي ماضوي يحصر المرأة في ميدان منظومة الزواج والأمومة. وهذا التوجه يلغي دور المرأة المباشر في ميدان السياسة وفي عملية التنمية، ويزور هذين المجالين من خبرات وطاقات كبيرة تؤثر سلباً على تقدم المجتمعات وازدهارها.

الثاني - توجه اقتصادي يركز على المفهوم الاقتصادي المادي البحث لعوائد عمل النساء وتعليمهن، أي أنه يسعى لتحرير المرأة من جميع القيود باعتبارها قوة عمل يمكن استخدامها في ميدان الانتاج بمنتهى الحرية.

الثالث - توجه عقلاني ينطلق في النظر

أولى الاتحاد البرلماني العربي اهتماماً كبيراً لموضوع تحسين دور المرأة في المجتمعات العربية. ويعمل الاتحاد على مواكبة التطورات المتعلقة بهذا الموضوع في جميع المجالات. كما أن إنشاء أول لجنة دائمة في الاتحاد تعنى بشؤون المرأة يمثل خطوة كبيرة على طريق الارتقاء بالمرأة وتجاوز تلك الرؤى التي استحكمت في مجتمعاتنا عقوداً طويلة. وفتح الأبواب أمام مشاركتها، فكراً ومارسة، انطلاقاً من خصوصيات مجتمعاتنا العربية.

واقتناعاً منا كبرلمانيين يؤمنون بالتنوع والاختلاف ونبذ الاقصاء والتهميش وأن المجتمع لا يبنيه الرجال فقط، والأسرة لا تبنيها المرأة وحدها. فالمرأة والرجل هما وجهان لعطاء واحد وجه مشترك. لذلك فمن الطبيعي، ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين، أن لا ترضى النساء بأن يكن

## الاحتفال بيوم المرأة العالمي

في الثامن من آذار (مارس) الماضي احتفلت نساء العالم بعيد العالمي للمرأة. ويعود الاحتفال السنوي بهذا العيد إلى قرار اتخذه المؤتمر الدولي للنساء في العالم، الذي عقد لأول مرة في الثامن من آذار عام ١٩١٠ في العاصمة الدانمركية (كونهاغن)، بحضور حشد كبير من نساء العالم، وجمع من كبار القانونيين وعلماء الاجتماع والمناصرين لحقوق المرأة.

وفي الثامن من آذار هذا العام، تكون قد مررت الذكرى الواحدة بعد المائة لقرار الاحتفال بهذه المناسبة. ولاشك أن المرأة في العالم - وفي العالم العربي بشكل خاص - قد حققت خلال القرن المنصرم الكثير من الحقوق، ومع ذلك فإنها ما تزال تتعرض من أجل الدفاع عن حقوقها الباقية، ولاسيما تمكينها والتصدي لجميع أنواع التمييز ضدها، ومساواتها بالرجل في جميع المجالات، وبشكل خاص في المجال السياسي.

## حملة الاتحاد البرلماني الدولي لمواجهة العنف ضد المرأة

إقراراً منه بأن العمل من أجل القضاء على العنف ضد النساء يتطلب جهوداً منتظمة ومتواصلة. أكد الاتحاد البرلماني الدولي خلال اجتماعات الجمعية الـ ١٢٤ والتي عقدت في بنما في الفترة ما بين ١٥ - ٢٠ نيسان / أبريل ٢٠١١، على الحملة التي أطلقها منذ عام ٢٠٠٨ وعلى ضرورة تطبيق برنامج عمل لساندة البرلمانيين في جهودهم لوضع حد للعنف ضد النساء، والذي يهدف أيضاً إلى تشجيع وإبراز هذه المساهمة البرلمانية في الجهود الدولية لإنهاء العنف ضد المرأة.

وتتطلب إستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي مشاركة البرلمانيين نساء ورجالاً، وتعول على البرلمانيات والقيادات السياسية للدفع نحو التغيير. وتركز الإستراتيجية على كل أشكال العنف ضد النساء على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، وتسعى إلى الرد على مصادر القلق والى الاستجابة للاحتجاجات الخاصة بالبرلمانيات والبرلمانيين.

وهي تستهدف تحقيق ثلاث قضايا رئيسية: وضع إطار قانوني قوي وفعال، وضمان التطبيق الفعلي للقوانين، وتعزيز الإدراك بوجود العنف ضد النساء والتوعية بأهمية القضية وإبرازها للعيان. وتشمل الأنشطة المقترنة بتنظيم ندوات وبرامج دعم تبني إقليمية ووطنية موجهة إلى البرلمانيات وتعنى بالعنف ضد النساء.

# البرلمان والبرلمان رأة

## البرلمانات تواجه العنف ضد النساء

- انتشار قوانين ناجعة
- السهر على تطبيقها
- التثقيف والتوعية
- إقامة الشراكات
- إبداء إرادة سياسية قوية
- وضع إطار مؤسسي قوي

لا مساواة بين الرجال والنساء  
دون القضاء على العنف ضد النساء

## أولويات عمل للبرلمانات

بدءاً من هذا العدد ستخصص هيئة تحرير «البرلمان» زاوية خاصة تحت عنوان «المراة والبرلمان» تعنى بشؤون النساء البرلمانيات في الوطن العربي: تنشر ما يصلها من أخبارهن وانشطتهن، وتحتم بنشرالية معلومات قد تفيد في تعزيز أدوارهن داخل مجالسهن وعلى الصعيد البرلماني العام، الإقليمي والدولي كذلك سوف تركز هذه الزاوية على دور البرلمانيات في الاهتمام برفع مستوى المرأة، والدفاع عن حقوقها، وتمكينها ومساندتها في مواجهة جميع أشكال العنف والتمييز التي تتعرض لها.

وتأمل هيئة تحرير نشرة «البرلمان» أن تهتم أخواتنا البرلمانيات العربيات بمتابعة هذه الزاوية والمشاركة في تحريرها عن طريق تزويدها بالأخبار والتجارب والمقالات القصيرة التي تعكس نشاط برلمانياتنا.

هيئة التحرير



الاتحاد البرلماني الدولي

[www.ipu.org/vaw](http://www.ipu.org/vaw)

## دور البرلمانات في مكافحة الفساد

. والمنظمات الاجتماعية، والحكومات والقيادات السياسية... الخ. والنجاح في مكافحة الفساد يتطلب رسم استراتيجية واضحة ، تشمل على إجراءات ذات طابع شامل ومتكملاً، يجري العمل بمثابة ودأب لتنفيذها . فمن المعروف أن آية ظاهرة سلبية يمكن أن تصبح شديدة الخطورة عندما يغض النظر عنها، أو يتوقف النضال ضدها.

وبما أن البرلمانات تمتلك الإرادة السياسية فإن بقدورها أن تضرب المثل الأعلى في النزاهة والاستقامة ، وهي تعتبر عاملًا مهمًا في تعزيز ثقافة مكافحة الفساد ، وفي محاسبة الحكومة على الانتهاكات التي ترتكبها من خلال سن التشريعات اللازمة لمحاربة الفساد و في مساءلة الحكومة عن تقديرها في إدارة الشأن العام ، وفي إنفاق الأموال العامة. ويستطيع البرلمان والبرلمانيون أن يلزموا الحكومات بالشفافية ومحاسبتها، وبإمكانهم تعزيز دور منظمات النزاهة الوطنية في السيطرة على الفساد. ومن أجل أن تطبق الحكومة القوانين الرادعة للفساد ، يفترض أن يضرب البرلمانيون المثل الأعلى والقدوة الحسنة ، ويلتزموا بقواعد السلوك العام ، ويعملوا عن أموالهم المنقوله وغير المنقوله والمصادر التي اكتسبوا منها ثرواتهم ، ويتمتعوا عن الانغماس في الممارسات الفاسدة. ويمكن التحكم للبرلمانات بالفساد وتطويقه من خلال :

- ١ - تحديد الأهداف ومعايير القابلة لمحاسبة مرتكبي الفساد.
- ٢ - تطبيق السياسات الاقتصادية الشفافية.
- ٣ - اعتماد نظام مالي متوازن غير قابل للاختراق من مرتكبي الفساد.
- ٤ - ضمان أن تكون اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة مفتوحة أمام عامة الناس وأمام وسائل الإعلام ، والزام الحكومة بتوصيات اللجان الدائمة ومقرراتها.
- ٥ - التنسيق مع أجهزة الرقابة والتقصي، ومنحها الاستقلالية التامة لممارسة عملها.

أصبح الحديث عن انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات الحديثة ، لا سيما في البلدان النامية أمراً شائعاً ، نظراً للأثار الكارثية التي يخلفها انتشار هذه الظاهرة وتضاقمها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لختلف فئات المجتمع .

**فما هو الفساد؟**

٢ - يسيء الفساد إلى أهمية العمل كقيمة اقتصادية - اجتماعية نتيجة لتضاؤل مردود العمل على الفرد مقارنة بما يدره النشاط غير القانوني لفرد المنخرط في الفساد.

٤ - الفساد ، وخاصة الرشاوى ، تضيف أعباء على كاهل المقاولين الصغار ، وتتسبب في رفع الأسعار من جهة، وفي سوء توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع من جهة أخرى مما يوسع الهوة بين الفقراء والأغنياء .

**اجتماعياً:**

- ١ - يؤدي الفساد إلى خلل في القيم الاجتماعية ، وإلى تنامي الشعور بالظلم والإغتراب داخل الوطن ، خاصة لدى فئات الشباب . وقد يؤدي هذا بالبعض منهم إلى الانزلاق إلى مهاوي الجريمة كانعكاس لتدور القيم ورد فعل على تهميشهم والتمييز غير المبرر بين المواطنين.

- ٢ - يساعد الفساد على ازدياد الهجرة في صفوف أصحاب الكفاءات العلمية نظراً لغياب تكافؤ الفرص في تشغيلهم ..

- ٣ - نظراً لأنعدام الحس الوطني والأخلاقي عند بعض الفاسدين ، فإنهم ينحدرون في فسادهم إلى مستوى الخيانة الوطنية ، وهو ما ينطبق على سرقة الكنوز والأثار الوطنية وبيعها في الخارج .

### دور البرلمانيين في مكافحة الفساد

من الواضح أن مكافحة ظاهرة بمثل هذا الاتساع وهذه الخطورة كظاهرة الفساد لا يمكن أن تكون مسؤولة أحادية الطرف، بل أنها مسؤولية المجتمع بأسره، مسؤولية يشارك فيها المواطنون

يعرف الفساد بكل بساطة بأنه إساءة استخدام السلطة من أجل تحقيق منافع ذاتية لشخص أو لجامعة فهو سلوك إنساني غير سليم ، ويشكل خروجاً على القانون أو استغلالاً لغيابه.

### أسباب انتشار الفساد

إن أهم الأسباب الموضوعية (ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ) لانتشار الفساد تكمن فيما يلي :

- ١ - غياب الديمقراطية التي يغيب عنها النقد البناء ، والرقابة والمحاسبة.
- ٢ - الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات ، وما يؤدي إليه من طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.
- ٣ - غياب أو ضعف استقلالية القضاء ونزاهته.
- ٤ - انعدام الرقابة الشعبية ، وغياب دور منظمات المجتمع المدني .

### الأثار السلبية المتنوعة للفساد

#### اقتصادياً:

- ١ - يؤدي الفساد إلى الإضرار بعملية التنمية ... فالفساد هو أحد أشكال سرقة الثروة الاجتماعية لأنه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد ، وغالباً ما تجد هذه الأموال طريقها إلى الخارج بدلاً من توظيفها داخل البلاد .

- ٢ - يسبب انتشار الفساد إjection رؤوس الأموال الخارجية عن الاستثمار داخل البلد الذي ينتشر فيه الفساد، ويقلل أو قد يحجب المساعدات والمعونات الدولية عن البلد الموبوء بالفساد .

# مدينـة بـانـاما تستـضـيـف اـجـتمـاعـات الـجـمـعـيـة الـ١ـ٢ـ٤ لـلـاـتـحـاد الـبـرـلـانـي الدـولـي



استضافت مدينة باناما في الفترة من ١٥ - ٢٠١١/٤/٢٠ اجتماعات الجمعية الـ١ـ٢ـ٤ والدورة الـ١٨٨ للمجلس الحاكم واجتماعات اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، بمشاركة وفود تمثل مائة وثمانين وعشرين بلداً من بلدان العالم من بينها وفود من ثلاثة عشر بلداً عربياً.

اللجنة، والسيد رافع عبد الجبار (من العراق) نائباً احتياطياً على هامش أعمال الجمعية أجرى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي لقاء مع رئيس بيتنا أمريكا اللاتينية، وتم الاتفاق على عقد لقاء آخر في بین للاتفاق على برنامج تعاون وتنسيق بين المنظمتين. كما التقى الأمين العام مع ممثلي كل من الاتحاد البرلماني الإفريقي، ومنظمة العمل الدولية، والأمين العام لاتحاد برلمانات الدول الإسلامية.

هذا وقد أعدت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي تقريراً مفصلاً عن أعمال جمعية باناما ونشرته في موقع الاتحاد على شبكة الانترنت ويمكن الرجوع إليه.

السيد مرزوق علي الغانم، وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية، رئيس اللجنة، والسيد رافع عبد الجبار (من العراق) نائباً احتياطياً. ● لجنة التنسيق للنساء البرلمانيات: السيدة أمل فرحان (من الأردن).

● لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين: السيد سلمان الجميلي (من العراق)

● اللجنة الدائمة الأولى: السيدة سميرة بيناني (من المغرب) نائباً أصيلاً لرئيس اللجنة والسعادة ناريمان روسان (من الأردن) نائباً احتياطياً.

● اللجنة الدائمة الثانية: السيد صالح الحصيني (من السعودية) لرئيس اللجنة، والسيد وصفي الرواشدة (من الأردن) نائباً احتياطياً لرئيس اللجنة.

● اللجنة الدائمة الثالثة: السيدة جميلة ناصيف (من البحرين) نائباً أصيلاً لرئيس

التي تمت مناقشتها، كما حظيت بالإهتمام مناقشة خطة العمل الاستراتيجية لتطوير الاتحاد البرلماني الدولي خلال الأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٧ التي تعرّفها على أساس الاقتراحات التي وردت من المجموعات الجيو - سياسية داخل الاتحاد، وأخذت صيغتها قبل النهاية تمهدأ لإقرارها في الجمعية الـ١٢٥ التي ستعقد في العاصمة السويسرية بيرن في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١.

الموضوع الأساسي الذي طبع مناقشات جمعية باناما كان حول:

«المساءلة البرلمانية: الاستجابة لمطامح الشعب»، بالإضافة إلى ثلاثة مواضيع طرحت في اجتماعات اللجان الدائمة الثلاث، وهي:

- توفير إطار تشريعي يهدف إلى منع العنف الانتخابي وتحسين المراقبة الانتخابية وضمان الانتقال السلس للسلطة.

(اللجنة السياسية)

- دور البرلمانيات في ضمان التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية والانتاج الزراعي والتغير الديمغرافي.

(اللجنة الاقتصادية)

- الشفافية والمساءلة في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية

(لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان)

ذلك وافقت الجمعية على إدراج بند طاري في جدول أعمالها حول:

«تعزيز الإصلاح الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة، بما في ذلك شمال إفريقيا والشرق الأوسط». واتخذت الجمعية قرارات حول بعض القضايا الأربع

في الخامس عشر من أيار هذا العام مرت الذكرى الثالثة والستون لنكبة فلسطين التي تجرب خلالها الشعب الفلسطيني آلام الاحتلال والقتل والتهجير القسري من وطنه الأم، ومن ثم عذابات المناية واللجوء وتداعيات ذلك كلها، من سلطان الاستيطان وجدار الفصل العنصري المتند فوق الوطن الفلسطيني، يقطع أوصاله ويغتصب معظمها، إلى حرمانه من حقوقه الأساسية: حق العودة إلى دياره، وتقرير المصير فوق ترابه الوطني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، هذه الحقوق التي كرستها قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨.

وقد أحيا الشعب الفلسطيني ذكرى النكبة هذا العام في ظل حدثين هامين: الحراك الجماهيري الذي يجري في الوطن العربي، والمصالحة الفلسطينية - الفلسطينية التي تم التوقيع على اتفاقها مؤخراً في القاهرة. وقد شدد هذان الحدثان من عزمية الشعب الفلسطيني وأكدا أن هذه الذكرى ستظل تشكل محطة هامة ومفصلية من محطات مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الصهيوني الجاثم على أرض فلسطين منذ ستة عقود ونيف. وكان أكبر تعبير عن ذلك مظاهرات الشباب الفلسطيني على الحدود الفلسطينية مع لبنان، ومع الجولان السوري، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد أظهرت هذه المظاهرات بجلاء عدة حقائق يبدو أن إسرائيل قد تنساتها.. وفي مقدمتها:

١ - أن الشعب الفلسطيني متمسك بأرضه ووطنه وأنه مستعد لتقديم كل التضحيات، مهما غلت، لاستعادة حقه في الوطن الغالي المغتصب، وأن لا مساومات على هذا الحق.

٢ - إن كل ما قام ويقوم به العدو الصهيوني من إرهاب ومجازر وبناء مستوطنات والتجوؤ إلى تغطية عدوانيته بشرعية مزيفة ودعم من الدول الكبرى، لن يقف حائلاً دون النضال المثابر للشعب الفلسطيني من أجل استعادة أراضيه المحتلة والعودة إلى وطنه السليم.

٣ - إن القضية الفلسطينية كانت وستبقى القضية المركزية للأمة العربية التي تساند بكل الإمكانيات النضال العادل للشعب الفلسطيني الشقيق في سبيل حقوقه الوطنية الثابتة حتى التحرير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن دروس التاريخ تؤكد أن الانتصار هو دائمًا حليف الشعوب المناضلة التي توحد صفوفها وطاقاتها وتواصل الكفاح، بكل الإمكانيات المتاحة، حتى تتحقق أهدافها المشروعة.

## الكلمة



بقلم: نور الدين بوشكوج  
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

## الذكرى ٦٣ لنكبة

## بيان في الذكرى ٦٣ لنكبة فلسطين: دعم مطلاة للنضال العادل للشعب الفلسطيني

٢ - إن القضية الفلسطينية كانت وستبقى القضية المركزية للأمة العربية، وفي المركز الأول من اهتمامات الشعوب العربية التي تدعم بكل الإمكانيات النضال العادل للشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .. حتى التحرير والعودة وإقامة الدولة المستقلة بعاصمتها القدس.

إن الاتحاد البرلماني العربي الذي وقف ويقف منذ تأسيسه عام ١٩٧٤ داعماً للشعب الفلسطيني يؤكد مجدداً دعمه المطلق للنضال الجماهيري الفلسطيني في الداخل والشتات، ويعلن مجدداً أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مرهون بتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني. ويدعو الاتحاد شعوب الأمة العربية وحكوماتها وجميع المنظمات العربية إلى توسيع الالتفاف حول الشعب الفلسطيني، وأن يحول ذكرى النكبة إلى احتفال بالنصر.

وإذ يبارك الاتحاد اتفاق المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية يحيث جميع القيادات الفلسطينية على العمل بجدية ونكران ذات لوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ الفوري والعمل على تحقيق إرادة الشعب الفلسطيني في التحرير العودة وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويهيب الاتحاد بجميع البرلمانات والمنظمات البرلمانية في العالم ان تعلن تأييدها للنضال الشعبي الفلسطيني في هذه الذكرى الأليمة ووقفها إلى جانبه، وتحث حكوماتها على الضغط على إسرائيل من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية حول القضية الفلسطينية.

### الاتحاد البرلماني العربي

في الخامس عشر من أيار، وبمناسبة الذكرى الثالثة والستين لاغتصاب فلسطين والنكبة الكبرى التي حلّت بالشعب الفلسطيني والأمة العربية قاطبة، أحييت جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات هذه الذكرى الأليمة بصورة مختلفة عن الأعوام السابقة من خلال تحرك شعبي غير مسبوق تجلّى في المظاهرات والمسيرات الحاشدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمناطق الحدودية مع دولة العدو واحتلاله، والاغتصاب في مارون الراس اللبناني، وعين التينة، ومجدل شمس في الجولان السوري المحظى بطالب بانهاء الاحتلال وعودة المهجّرين من أبناء الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وقد قابلت قوات الاحتلال الصهيوني هذه المظاهرات والمسيرات السلمية بطلاق الرصاص الحي على المشاركين فيها ما أدى إلى استشهاد أكثر من ١٥ وأصابة المئات من المواطنين العزل.

لقد أكدّت هذه المظاهرات عدة حقائق يبدو أن إسرائيل قد تناستها وفي مقدمتها :

١ - أن الشعب الفلسطيني متسلّك بأرضه ووطنه وأنه مستعدّ لتقديم كل التضحيات، مهما غلت، لاستعادة حقه في الوطن الغالي المغتصب، وأن لا مساومات على هذا الحق.

٢ - إن كل ما قام ويقوم به العدو الصهيوني من ارهاب ومجازر وبناء مستوطنات واللجوء إلى تقطيعه عدوانيه بشرعية مزيفة ودعم من الدول الكبرى، لن يقف حائلاً دون النضال المتأثر للشعب الفلسطيني من أجل استعادة أراضيه المحتلة والعودة إلى وطنه السليب.

### بيان مراكش - بقية

والاستقرار في الوقت الذي تسير فيه المملكة المغربية الشقيقة بخطى حثيثة على طريق ترسیخ الديمقراطية والافتتاح وال الحوار الداخلي بين جميع أطياف الشعب المغربي، كما أنه يشكل إساحة باللغة لأحد المراافق الاقتصادية الهامة في المملكة الشقيقة.

إن الاتحاد البرلماني العربي إذ يدين بكل شدة وقوه هذه الجريمة الإرهابية النكراء يؤكد تضامنه مع الشعب المغربي الشقيق ودعمه لجميع الإجراءات التي تتخذها الحكومة المغربية للضرب على أيدي الجناء، المنفذين منهم والمخططين، وانزال العقاب بهم. ويعرب الاتحاد عن تعازيه الحارة لأهالي الضحايا، ويتنمى للمصابين الشفاء العاجل، وللمغرب الشقيق التقدم والرخاء والاستقرار حتى يواصل دعمه الفعال للقضايا العادلة للأمة العربية.

### الاتحاد البرلماني العربي

كما يؤكد الاتحاد على ضرورة التعاون والتنسيق مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي يعبر عن تطلعات الشعب الليبي إلى بناء دولة يسودها الأمن والاستقرار والعدالة والديمقراطية.

ويهيب الاتحاد بحكومات البلدان العربية والإسلامية، وجميع المنظمات الإنسانية، ومنظمات المجتمع المدني الانضمام إلى الحملة العالمية المدافعة عن خيارات الشعب الليبي، والإسهام في حملة تقديم المساعدات الإنسانية ليتمكن هذا الشعب من الصمود في مواجهة ما يتعرض له من قصف ودمير.

كما يعبر الاتحاد البرلماني العربي عن ترحيبه الحار بالقرارات الأخيرة التي اتخذها المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، وكذلك مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي وبقى المنظمات والأحرار في العالم.

المجد والخلود لشهداء الشعب الليبي الشقيق والنصر دائماً لإرادة الشعوب

٢٠١١/٣/١٥

الاتحاد البرلماني العربي

### بيان طرابلس - بقية

إن الوضع المتفاقم في الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة وتعرض الشعب الليبي والمدن والمؤسسات الليبية إلى القصف من قبل الطائرات والدبابات وسقوط المئات من القتلى والآلاف من المصابين والجرحى يشكّل مأساة إنسانية خطيرة لا يمكن السكوت عنها، وتحتّلّ اتخاذ موقف عربي وإنساني واضح يقوم على مساعدة الشعب الليبي ومد يد العون له من أجل ضمان تحقيق خياراته الديمقراطية، ووضع حد لنزيف الدماء، والحفاظ على الوحدة الجغرافية والسكانية للجماهيرية الشقيقة والحوال دون أي تدخل عسكري أجنبى في الشؤون الليبية.

ويرى الاتحاد البرلماني العربي إن البلدان العربية مدعوة إلى المبادرة باتخاذ مثل هذا الموقف المبدئي من خلال العمل على فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، واتخاذ جميع التدابير التي من شأنها حماية المدنيين من أبناء الشعب الليبي وأبناء الجاليات الأخرى المقيمين في البلد الشقيق.



# البرلمان

العدد ٣ - حزيران (يونيو) - ٢٠١١

صوت  
الاتحاد  
البرلماني  
العربي

نشرة تصدرها الأمانة العامة لاتحاد البرلمان العربي مرة كل شهرين

## الاتحاد البرلماني العربي

تحظى الأحداث العربية بمتابعة جادة من الاتحاد البرلاني العربي وتوضيح لوقف الاتحاد الذي ينطلق من قرارات مؤتمراته، لا سيما المؤتمر السابع عشر الأخير الذي انعقد في الدوحة في أواخر شهر شباط / فبراير ٢٠١١. ويتضمن هذا العدد ببيانين أصدرهما الاتحاد حول الأحداث الجارية في ليبيا، وحول الجريمة الإرهابية التي تعرضت لها مدينة مراكش المغربية في نيسان / أبريل الماضي كما جاءت افتتاحية العدد (لنا كلمة) ببيان الاتحاد بمناسبة الذكرى الـ ٦٣ لنكبة فلسطين

## الاتحاد البرلاني العربي يدين الاعتداء الارهابي على مدينة مراكش

تعرضت مدينة مراكش في أواخر نيسان (أبريل ٢٠١١) إلى عمل إرهابي وحشي حين فجر أحد الإرهابيين حقيبة مفخخة في مقهى أركانه في ساحة جامع الفنا ذات الطابع التاريخي وبؤمهما الكثير من السياح من مختلف الجنسيات والتي تعتبرها اليونسكو تراثاً عالمياً. وقد أودى الحادث بحياة ١٧ شخصاً بالإضافة إلى عشرات من الجرحى والمصابين من جنسيات مختلفة.

ويأتي هذا العمل الإرهابي الجبان، الذي يستهدف تهديد الأمن

ويأتى هذا العمل الإرهابي الجبان، الذى يستهدف تهديد الأمن

## **بيان من الاتحاد البرلماني العربي حول الأحداث في لسا**

يتابع الاتحاد البرلماني العربي باهتمام كبير تطور الأحداث التي تشهد لها الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة منذ قرابة الشهر. ومن الواضح أن ما يجري في الجماهيرية هو جزء مما شهده ويشهد العالم العربي من تطورات تطمع إلى وضع العالم العربي على طريق التطور الديمقراطي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإنجاز تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في إطار من توسيع الحريات وحماية حقوق الإنسان وقيام دولة القانون والمؤسسات.

## المحتويات

- الذكرى ٦٣ للنكبة

3

- الجمعية ١٢٤ للاتحاد  
البريطاني الدولي

4

- دور البرلمانات  
في مكافحة الفساد

5

- المرأة والبرلمان

12

الذكرى الـ ٣٥ لـ يوم الأرض

مع قوات الاحتلال أوقعت عدة شهداء وعدداً كبيراً من الجرحى.

وافتقت القوى الشعبية الفلسطينية على إحياء ذلك اليوم «يوم الأرض» كل عام، معتبرة أن إحياء ذكرى هذا اليوم من شأنه تعزيز الوعي الفلسطيني بخطورة المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، من جهة، وبإصرار هذا الشعب على التمسك بأرضه وتبنته بهويته الوطنية والقومية وحقه في الدفاع عن حقوقه غير القابلة للتصرف مهما كان الثمن ، من جهة أخرى

في الحادي والثلاثين من شهر آذار /مارس منذ ٣٥ عاماً (١٩٧٦)، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة حوالي ٢١ ألف دونم من أراضي بلدات: عربة وسخنين ودير حنا وغيرها. لتخصيصها لبناء مستعمرات يهودية تفيضاً لخطط تهويد منطقة الخليل ورداً على هذا الإجراء الصهيوني، انقض الشعوب الفلسطينية في جميع المدن والقرى والتجمعات العربية في أراضي ١٩٤٨ ضد الاحتلال الإسرائيلي، واتخذت الانتفاضات شكل إضراب شامل وتظاهرات شعبية عارمة، أسفرت عن صدامات